انها على استعداد للتفاوض بهذا الشأن مع الدول العربية الشريكة بالمياه علما بأن هذه الدول لم تكن مستعدة للدخول معها في اية مفاوضات . وتـدرعت اسرائيـل بغياب المفاوضات لتعطي لنفسها الحق في سحب المياه طالما ان المملكة الاردنية الهاشمية كانت قد سحبت كميات كبيرة من مياه اليرموك من دون موافقتها . وترى اسرائيل ، من أجل تعقيد الامور ، بان لها حق ابداء الراي في هذا الموضوع استنادا الى ان اليرموك يجري في اراضيها مسافه ٦ اميال قبل دخوله الى الاردن(٥١) .

بالاضافة الى ما سبق ، طرحت اسرائيل مشروع التحويل على اساس انه مشروع اقتصادي بناء يستند الى مبرر قانوني متمثل في التوزيعات المائيه المحدده في المشروع الموحد ، وان الدول العربية تعارض المشروع لاسبـاب سياسية وحسب مع عـدم اكتراثها بالسلام والهدوء في المنطقة : « ان استغلال اسرائيل لحصتها العادلة من مياه المشروع ، باعتبارها شريكة بالمياه ، لا يحرم أي من جيرانها من حصته المشروعة من مياه الاردن — اليرموك ولا ينتهك او يهدد اي من مصالحهم . وان المعارضة العربيـة لمشروع اسرائيل ليس لها اساس من الانصاف اذ ان المشروع لا يؤثر ابدا على المصالح الحقيقية والحاجات المائية للدول النهرية الاخرى . وان الناطقين العرب يتجاهلـون كلية الطبيعة البناءة للمشروع ويشوهون صفته وقصده وآثاره»(٥٢) .

فندت الدول العربية ، من الجهة المقابلة ، ادعاءات اسرائيل بالقول ان التصريحات الاسرائيلية تكشف الدوافع السياسية والعسكرية الكامنة وراء سعيها لتحويل نهـر الاردن ، وان هذا الامر يشكل تهديدا خطيرا بالهجرة اليهودية الواسعة الى اسرائيل . وان هذه الهجرة سوف لن تقضي فقط على اية فرصة في استعادة اللاجئين الفلسطينيين لبيوتهم واراضيهم ، بل انها ستضيف قدرات جديدة الى طاقة اسرائيل الحربية الامـر الذي سيشجعها على تنفيذ سياساتهـا التوسعية في الاراضي العربية المجاورة(٥٣) . وترى وجهة النظر العربية بأنه ليس لسوريا او لاسرائيل أية سيادة على المنطقة المجردة من السلاح ، لان اتفاقيات الهدنة كانت قد تركت مسألة السيادة الى حين التوصـل الى اتفاقية سلام نهائية . وأنكرت ، بذلك ، على أي من الطرفين بأن يأتي عملا منفردا من شأنه أن يؤثر على الملكية العربية في المنطقة ، من دون اذن لجنة الهدنة المشتركة والفريق الاخر(٥٤) .

وبالنسبة لقضية بحيرة طبريا ، انكر العرب بأن تكون البحيرة بكاملها واقعة في داخل القطاع الخاضع للسيطرة الاسرائيلية بدليل ان لسوريا « سيطرة واقعية منذ عام ١٩٤٨ على امتداد طوله ٤ أميال من شاطىء البحيرة الشمالي الشرقي ، وقد أكدت سوريـا عن طريق هذه السيطرة حقوقها التقليدية القديمة في الوصول الى البحيرة عبر خـط الهدنة(٥٥) . وفيما يتعلق بتحويل المياه ، ترى وجهة النظـر العربية انـه بينما تدعو المشاريع الاسرائيلية الى سحب ٣٢٠ مليون متر مكعب ، فان المضخات الثلاث التي تنوي اسرائيل تركيبها لها طاقة ضخ تصـل الى ٧٢٠ مليون متر مكعب . لـذا فان اسرائيل ، بعد ما تجد حلا لمشكلة تخزين المياه ، سيكون في مقدورها ان تسحب كمية المياه طبقا لمشروع السنوات العشر السالف الذكر .

وبشأن تذرع اسرائيل بمشاريع الري الصغيرة التي نفذها العرب ، فان العـرب لم يقبلوا على هذه المشاريع الا بعد ما فشلوا في تحقيـق أي مشروع اقليمي بسبب الاعتراض الاسرائيلي وتحويل المياه المنفرد من جانب اسرائيل . كما ان اسرائيل التي طالبت بحصتها على أساس مشروع جونستون المعدل ، كانت هي نفسها قد أصرت خلال مفاوضاتها مع المبعوث الاميركي على تزويدها بـ ١٥٠ مليون متر مكعب اكثـر